وقفة

*عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

انتخابات "الغرفة".. مسؤولية المرحلة وشراكة التحول

لم يبقَ سوى أيام معدودات على موعد انتخابات مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين للدورة الحادية والثلاثين، المزمع إجراؤها في الثامن والعشرين من مارس الجاري.

وتأتي هذه الانتخابات في توقيت بالغ الحساسية، يتقاطع فيه الاستحقاق المؤسسي مع تحولات اقتصادية عميقة تشهدها البحرين والمنطقة والعالم.

فالاقتصاد العالمي يمر بمرحلة إعادة تشكيل، تتراجع فيها النماذج الريعية التقليدية، وتتصاعد فيها أهمية الإنتاجية، والابتكار، والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، لم يعد الدور الاقتصادي للدولة، في منطقتنا الخليجية، قابلًا للاستمرار بالصيغة نفسها التي سادت عقودا، كما لم يعد من الممكن للقطاع الخاص أن يظل في موقع التابع أو المتلقي.

إن التحول المرتقب من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي يفرض إعادة توزيع للأدوار، تقوم على انتقال الدولة تدريجيًا من قيادة النشاط الاقتصادي إلى تنظيمه وتمكينه، وفي المقابل انتقال القطاع الخاص إلى موقع الشريك القائد والمحرّك الأساسي للنمو وخلق القيمة.

هنا تبرز غرفة تجارة وصناعة البحرين بوصفها مؤسسة محورية، يفترض أن تلعب دور الجسر بين الدولة والقطاع الخاص، وأن تكون منصة جامعة للحوار، وصياغة الرؤى، والدفاع المسؤول عن مصالح الاقتصاد الوطني.

وقد تأسست الغرفة في العام 1939 كأول غرفة تجارية في الخليج، ورافقت مراحل بناء الدولة الحديثة، وأسهمت، بدرجات متفاوتة، في دعم الحركة التجارية والصناعية والخدمية. ومع ذلك، ظل النقاش عن دورها وحدود تأثيرها حاضرًا عبر مراحل مختلفة، وهو نقاش صحي ومشروع، يعكس تطلعات متجددة لدى منتسبيها.

وقد عرفتُ هذا الجدل عن قرب منذ أواخر السبعينات، ثم خلال عضويتي في مجلس إدارة الغرفة منذ العام 1983 ولثلاث دورات. واليوم، يعود هذا النقاش بزخم أكبر، لا بدافع التشكيك، بل بدافع الحرص على أن تكون الغرفة على مستوى التحولات القادمة.

لقد جاء فرض العضوية الإلزامية عبر التشريعات المنظمة، بهدف توحيد مظلة التمثيل وتعزيز قدرة الغرفة على أداء دورها، وهو توجه يستدعي، بطبيعته، مسؤولية أكبر في تقديم قيمة مضافة ملموسة للأعضاء، وتعزيز الشفافية، وتوسيع دوائر المشاركة والتأثير.

وفي ظل التحولات الاقتصادية الجارية، لم يعد السؤال مقتصرًا على ما قدمته الغرفة في الماضي، بل يتجه نحو ما يمكن أن تقدمه في المستقبل: كيف يمكنها دعم انتقال القطاع الخاص من الاعتماد على الإنفاق الحكومي إلى قيادة النمو؟ كيف تساهم في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التنافسية؟ وكيف تكون شريكًا فاعلًا في صياغة السياسات الاقتصادية، لا مجرد متلقٍ لها؟

إن التحول من دولة الريع إلى دولة الخيارات الصعبة ليس تحولًا تقنيًا، بل مسار وطني يتطلب تضافر الجهود، ووضوح الرؤية، وحسن إدارة التوازن بين الطموح والواقعية. وهو مسار لا يمكن إنجاحه دون قطاع خاص واثق، ومنظم، وقادر على تحمل المسؤولية.

ومن هنا، تكتسب انتخابات الغرفة أهميتها الحقيقية؛ فهي فرصة لتجديد الأفكار، وضخ دماء جديدة، وتقديم برامج انتخابية تعكس فهمًا عميقًا لطبيعة المرحلة، بعيدًا عن الشعارات، وقريبًا من التحديات الفعلية.

المرحلة المقبلة تتطلب من الغرفة أن تكون مؤسسة مبادرة، وشريكًا وطنيًا مسؤولًا، ومنصة جامعة لا ساحة انقسام.

كما تتطلب من المرشحين تقديم رؤى واقعية، توازن بين الدفاع عن مصالح الأعضاء، والمصلحة الاقتصادية العليا للوطن.

إن غرفة تجارة وصناعة البحرين أمام فرصة حقيقية لتعزيز دورها، والمساهمة بفاعلية في مسيرة التحول الاقتصادي، بما يخدم القطاع الخاص والاقتصاد الوطني معًا، وهي مسؤولية مشتركة، لا تُقاس فقط بنتائج الانتخابات، بل بما يليها من عمل جاد، وتعاون مثمر، وشراكة واعية مع الدولة والمجتمع.

سرعة الاستجابة والتنسيق المحكم بين الأجهزة المعنية عكسا منظومة مؤسسية متكاملة قائمة على التخطيط الاستباقي والاحترافي... نواب:

البحرين أثبتت جهوزية عالية وأفشلت تداعيات الهجمات الإيرانية الآثمة

البلاد | إبراهيم النهام

قال نواب لـ "البلاد" إن مملكة البحرين أثبتت جهوزية متقدمة وكفاءة عالية في التعامل مع المستجدات الأمنية الأخيرة، مؤكدين أن أمن الوطن وسلامة المواطنين والمقيمين يأتيان في صدارة الأولويات الوطنية.

وشددوا على أن سرعة الاستجابة والتنسيق المحكم بين الأجهزة المعنية عكسا منظومة مؤسسية متكاملة قائمة على التخطيط الاستباقي والاحترافي، مجددين إدانتهم للهجمات الإيرانية الآثمة التي تستهدف زعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

د. مريم الظاعن

هشام العوضي

حسن إبراهيم

خالد بوعنق

د. منير سرور

أحمد السلوم

منظومة متكاملة

وقال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب أحمد السلوم لـ "البلاد"، إنه "في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، وما شهدته مملكة البحرين ودول الجوار من تطورات أمنية نتيجة الاعتداء الإيراني، فإننا نؤكد أولا أن أمن الوطن وسلامة المواطنين والمقيمين تأتي في مقدمة الأولويات، وأن الدولة بكل أجهزتها تعاملت مع المستجدات بكفاءة عالية ومسؤولية وطنية راسخة".

وأضاف "لقد عكست سرعة الاستجابة من قبل الجهات الأمنية والعسكرية مستوى الجهوزية المتقدم الذي تتمتع به مؤسساتنا الوطنية، سواء من حيث الرصد المبكر، أو تفعيل خطط الطوارئ، أو التنسيق الميداني الفوري بين مختلف القطاعات المعنية. وقد أثبتت هذه الأحداث أن التخطيط الاستباقي لم يكن نظريا، بل منظومة متكاملة تم اختبارها عمليا وأثبتت فاعليتها".

وتابع السلوم "إن الثبات الذي أبداه منتسبو الأجهزة الأمنية والعسكرية يعكس روح الانضباط والاحترافية، والالتزام الراسخ بحماية الوطن وحدوده وأجوائه. كما أن التعاون الوثيق بين الجهات المعنية، مدنيا وعسكريا، جسّد نموذجا وطنيا متكاملا في إدارة الأزمات، قائما على وضوح الأدوار وسرعة اتخاذ القرار ودقة التنفيذ".

وزاد "وفي هذا السياق، نشيد بالدور المحوري الذي تقوم به قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والجهات المعنية في تعزيز منظومات الدفاع والإنذار المبكر، وتأمين المنشآت الحيوية، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية دون انقطاع. كما نثمن الشفافية في إيصال المعلومات للمواطنين، بما يعزز الطمأنينة ويمنع تداول الشائعات".

وأردف السلوم "ومن الناحية الاقتصادية، فإن الاستقرار الأمني يشكل الركيزة الأساسية لحماية المكتسبات الوطنية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والأسواق. وقد أظهرت مؤسسات الدولة جهوزية واضحة للحفاظ على سلاسل الإمداد، واستمرارية القطاع المالي والمصرفي، وتأمين الاحتياجات الأساسية، بما يعكس قوة البنية المؤسسية والاحتياطيات الاستراتيجية".

وتابع "إننا في اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب نؤكد دعمنا الكامل لجميع الإجراءات التي تتخذها القيادة الحكيمة والجهات المختصة لتعزيز الأمن الوطني، ونشدد على أهمية التكاتف المجتمعي، والالتزام بالتعليمات الرسمية، واستقاء المعلومات من مصادرها المعتمدة فقط".

وأبان السلوم أن "البحرين، بقيادتها وشعبها، ستظل قوية بثوابتها، متماسكة بجبهتها الداخلية، وقادرة على تجاوز التحديات مهما كانت. إن ما شهدناه من سرعة استجابة وثبات في الأداء وتخطيط محكم، هو رسالة واضحة بأن أمن البحرين خط أحمر، وأن مؤسساتها على قدر المسؤولية في حماية الوطن وصون مقدراته".

تقدير كبير

في السياق ذاته، عبرت النائب د. مريم الظاعن عن بالغ تقديرها للجهود الوطنية الكبيرة التي تبذلها وزارة الداخلية والإدارة العامة للدفاع المدني وقوة دفاع البحرين في التعامل الفوري والمهني مع تداعيات الهجمات الصاروخية الإيرانية، التي استهدفت أراضي مملكة البحرين وعدد من الدول الخليجية والعربية الشقيقة، مشيدة بجهوزيتهم العالية، ويقظتهم المستمرة، وقدرتهم على حماية الأرواح والمنشآت واحتواء أي مخاطر محتملة بكل احترافية واقتدار.

وأشارت الظاعن إلى أن الأداء الذي قدّمته هذه الأجهزة يجسّد صلابة المنظومة الأمنية والعسكرية في المملكة، ويعزّز ثقة المجتمع في قدرة الدولة على التصدي لأي تهديدات تمس أمنها وسيادتها، معربة عن إدانتها الشديدة لهذه الاعتداءات الغادرة التي تشكّل انتهاكا صارخا لسيادة مملكة البحرين والدول الشقيقة، ومخالفة فاضحة للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وتعدّ تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي واستقرار المنطقة.

وأكدت وقوفها التام خلف قيادة ملك البلاد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ودعمها للجهود التي يقودها ولي العهد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، في حماية أمن الوطن وترسيخ استقراره.

وقالت الظاعن إن مملكة البحرين ستظل قوية بوحدتها وتكاتف مؤسساتها، سائلة المولى عز وجل أن يحفظ البحرين وقيادتها وشعبها، ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

رصد ومتابعة

وأكد النائب حسن إبراهيم أن مملكة البحرين أثبتت قدرتها على حماية أمنها الوطني وصون سيادتها، مشيدا بالكفاءة العالية والجهوزية المتقدمة التي أظهرتها الأجهزة الأمنية المختصة في التعامل مع المستجدات الأمنية.

وأوضح النائب حسن إبراهيم أنها تعاملت باحترافية ومسؤولية وطنية عالية، عبر رفع مستوى الاستعداد، وتعزيز منظومات الرصد والمتابعة، وتفعيل الخطط الوقائية التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين، مؤكدا أن ما تحقق يعكس حجم التطوير المستمر في القدرات الدفاعية والتنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات المعنية.

وأشار إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تماسكا ووعيا وطنيا، لافتا إلى أن الثقة الكبيرة التي يوليها المواطنون لرجال قوة الدفاع ومنتسبي وزارة الداخلية نابعة من سجل مشرف في حماية الوطن والتعامل مع مختلف التحديات بكفاءة وانضباط.

وشدد على أن أمن البحرين خط أحمر، وأن حماية مقدرات الوطن مسؤولية مشتركة، مثمنا ما تبذله الكوادر الوطنية في المواقع الميدانية وغرف العمليات من جهود متواصلة على مدار الساعة، بما يعزز الطمأنينة العامة ويحفظ الاستقرار.

كما دعا النائب حسن إبراهيم المواطنين والمقيمين إلى استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، والالتزام بالإرشادات الصادرة عن الجهات المختصة، مؤكدا أن الوعي المجتمعي يشكل ركيزة أساسية في دعم الجهود الأمنية وتعزيز الجبهة الداخلية.

كفاءة وإشادة

بدوره، أوضح النائب خالد بوعنق أن مملكة البحرين برهنت، مرة أخرى، على جهوزية مؤسساتها وكفاءة منظومتها الأمنية في حماية المواطنين والمقيمين، مشيدا بالإجراءات الاحترازية الدقيقة التي اتخذتها الجهات المختصة في التعامل مع تداعيات الهجمات الإيرانية الآثمة التي تستهدف زعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

وقال إن ما صدر من اعتداءات يمثل سلوكا مرفوضا ومدانا يتنافى مع مبادئ حسن الجوار والقانون الدولي، مؤكدا أن البحرين تعاملت مع المستجدات بمهنية عالية واستباقية واضحة.

وأضاف بوعنق أن سرعة الاستجابة والتنسيق المحكم بين الأجهزة الرسمية عكسا مستوى متقدما من الاحترافية واليقظة، بما عزز الطمأنينة في المجتمع، مشددا على أن وحدة الصف الوطني والالتفاف حول القيادة الحكيمة يشكلان الحصن المنيع في مواجهة أي تهديدات تمس أمن الوطن وسلامة من يعيش على أرضه.

من جانبه، أدان النائب هشام العوضي الهجمات الإيرانية الآثمة، واصفا إياها بأنها أعمال غير مسؤولة تمثل تهديدا مباشرا لأمن المنطقة واستقرارها، ولا تخدم جهود التهدئة أو الاستقرار الإقليمي.

وأشاد بالجهود الوطنية التي بذلتها البحرين في تعزيز منظومة الأمن والسلامة، مؤكدا أن الإجراءات المتخذة عكست حرص الدولة العميق على توفير أعلى درجات الحماية للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

ولفت إلى أن التعاطي المسؤول والشفاف مع التطورات الإقليمية يعكس رؤية استراتيجية قائمة على الاستباقية والجهوزية الدائمة، وهو ما أسهم في تعزيز ثقة المجتمع بمؤسساته الوطنية.

وأضاف العوضي أن المرحلة تتطلب مزيدا من التكاتف الوطني ودعم كل ما من شأنه ترسيخ الأمن والاستقرار، مشددا على أن البحرين ستظل واحة أمان بفضل قيادتها الحكيمة وكفاءة أجهزتها.

يقظة الأجهزة

بدوره، ثمّن النائب د. منير سرور يقظة الأجهزة المعنية في مملكة البحرين وما أظهرته من كفاءة عالية في التعامل مع المستجدات الأمنية، مؤكدا إدانته الشديدة للهجمات الإيرانية الآثمة التي تستهدف بث الفوضى وتهديد سلامة الدول.

وقال إن الإجراءات الوقائية المدروسة التي اتخذتها البحرين أسهمت بفاعلية في احتواء التداعيات وتعزيز الشعور بالأمان لدى المواطنين والمقيمين، وهو ما يعكس نهجا مؤسسيا راسخا قائما على التخطيط الاستباقي وحماية الأرواح والممتلكات.

وأكد سرور أن البحرين ستبقى نموذجا في الجهوزية والتعامل المسؤول مع التحديات، داعيا إلى مواصلة رفع مستوى الوعي المجتمعي وتعزيز روح التكاتف الوطني؛ كونهما خط الدفاع الأول في مواجهة أي محاولات تستهدف أمن الوطن واستقراره.